

راي الجمعية المصرية لدراسات التمويل و الاستثمار في مقترح زيادة اسعار الطاقة علي بعض المصانع و الصناعات

تري الجمعية المصرية لدراسات التمويل و الاستثمار بخصوص ما نشر عن دراسة زيادة اسعار الطاقة علي بعض المصانع و الصناعات و في ضوء الدراسات الاولية و ما توافر ما بيانات فقد خلصت النتائج الي ما يلي :

(1) انه رغم الاثار السلبية المتوقعة لزيادة اسعار الطاقة علي بعض المصانع و الصناعات الا انه يجب النظر الي ان الصناعات التي تم طرح رفع الدعم عليها تمتاز بعددا من الخصائص الفريدة اهمها انه لا يوجد منافس اجنبي لها محليا كما ان طاقتها الانتاجية مرتفعة و هناك دوما فرص تصديرية لها بالاضافة الي الارتفاع النسبي لهامش ربحيتها و عدم تمثيل دعم الطاقة جانبا ضخما من تكلفة الانتاج .

(2) انه من الضروري دراسة مثل هذه القرارات قبل تنفيذها حتى لا يتحمل الجميع تبعات قراراتها غير المدروسة، و نشير إلى أن التأثير السلبي على المناخ العام للاستثمار والتكلفة النهائية للمنتجات الصناعية والتي ستدفع المصنعين والمنتجين لإعادة النظر في حساب تكلفتهم النهائية للسلع بعد أن اطمأنوا خلال الفترة الأخيرة لتحسن مناخ الاستثمار لصدور العديد من القرارات المدروسة .

(3) ان الإجراء الحكومي جاء ليحدث نوعاً من التوازن في السوق، وكذلك ليعيد توزيع المبالغ المنفقة على الدعم المقدم لصالح قطاعاتٍ أخرى في حاجةٍ لهذه المبالغ الكبيرة التي قدمت لتلك الصناعات خلال السنوات الماضية و نشير إلى أنه لأول مرة تفصح جهة حكومية عن خطة تسعيرية مستقبلية تتميز بالتدرج في التطبيق بما يعطي الفرصة للمصانع لتكييف أوضاعها ورسم سياستها المستقبلية أيضاً.

(4) نطالب الحكومة باللجوء الي تقليص الانفاق الحكومي في بعض القطاعات بهدف توفير بعض السيولة التي تساعد في سد العجز بدل من رفع دعم الطاقة على الصناعات بصورة كاملة ،حيث نشير إلى أننا نحتاج في ظل الظروف الراهنة إلى اجراءات لزيادة الانتاج والصناعة وتخفيض الاسعار النهائية للمستهلكين وزيادة الاقبال عليها لزيادة الحراك الاقتصادي وهو مايولد فائض لسد العجز .

(5) ان الغاء دعم الطاقة سيخفف العبء على ميزانية الحكومة وسيساعد على تقليل العجز المالي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي.ومع ذلك، فإن القلق بشأن ارتفاع الأسعار موجود.

(6) ان المصانع قليلة الاستهلاك للطاقة لن يضرها أو يؤثر في أرباحها بشكل كبير إلغاء أو تقليل الدعم الموجه إليها، ونؤكد أن بعض الشركات التي تعمل في تصنيع الأجهزة المعمرة وشركات الغزل والنسيج والسجاد، فتمثل الطاقة نحو 3 في المائة من إجمالي التكلفة الا انه في حال رفع الدعم ستتأثر الشركات المستخدمة للطاقة بغزارة سلبيات مثل شركات قطاع البتروكيماويات و الاسمدة والحديد والاسمنت و نعرب من تخوفنا من أن تقوم الشركات المتأثرة بالقرار بنقل الأعباء الناتجة عن ذلك إلى المستهلك، كما نتوقع أن تتأثر أرباح الشركات بهذا القرار.



EG-FINANCE

الجمعية المصرية لدراسات التمويل و الاستثمار

(7) نطالب بضرورة وضع برنامج زمني محدد و الإلتزام به , لإلغاء دعم الطاقة الموجه للشركات و المصانع علي ان تتم الزيادة تدريجيا مع التأكيد علي ان الاموال الفائضة نتيجة لذلك يجب ربطها بأهداف إجتماعية أو إقتصادية قابلة للقياس كنسبة القيمة المضافة محليا وحجم العمالة أو تطبيق مبادئ الادارة الرشيدة أو توفر مؤشرات مالية محددة تؤكد توفر قدر من الجدية و فرص النجاح للشركات التي يتم دعمها مستقبلا .

(8) نشير الي ضرورة دراسة تاثيرات قرار رفع دعم الطاقة عن مشروعات إنتاج الحديد و الأسمت و الأسمدة و السيراميك بشكل جدي قبل تطبيقه حيث تشير التوقعات الي وجود تأثيرات هذا القرار على ارباح الشركات سلباً في حال تطبيقه .

(9) نوضح انه في حال تطبيق القرار سيؤثر ذلك على حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة كما سيتمد تأثيرها على الاستثمارات المحلية في تلك القطاعات و هو امر يستدعي تدرجا في التطبيق و طرح بدائل جديدة للتنفيذ .

(10) ننوه الي عدم تأثر البورصة المصرية حتي الان بتلك التصريحات لأنها لم ترقى بعد إلى مستوى القرار حيث لا تزال في مرحلة الدراسة، لذا عندما يصدر قراراً برفع دعم الطاقة عن مشروعات إنتاج الحديد و الأسمت و الأسمدة و السيراميك يجب دراسة تحجيم و دراسة اثاره علي سوق المال المصري .

(11) ان القطاع الصناعي يعاني من العديد من المشاكل على راسها ارتفاع اسعار المواد الخام و التضخم العالمي فضلا عن الارتفاع في مواد الطاقة اللازمة للتصنيع مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج وبالتالي سيرتفع السعر النهائي و يتحمله المواطن و هو مايشكل عبء على الاسرة المصرية خاصة مع الارتفاع الحاد في التضخم و اسعار المواد الغذائية الاساسية .

و من منطلق ما سبق تقترح الجمعية المصرية لدراسات التمويل و الاستثمار ضرورة فتح حوار مجتمعي حول هذا القرار لدراسة تأثيراته و ان يشمل الحوار ليس فقط جمعيات المستثمرين بل مجالس الاعمال لتحديد اثاره علي الصادرات و الجمعيات و المنظمات الخاصة بسوق المال المصري بالاضافة الي جمعيات المستهلكين و ممثلي النقابات العمالية ليكون هذا القرار بمثابة نموذج يحتذي به في القرارات المماثلة مستقبلا .